

## الكويت

الكويت إمارة وراثية دستورية تحكمها أسرة الصباح، ويبلغ عدد سكان الكويت 3,44 مليون نسمة، بينهم 1,1 مليون نسمة من المواطنين. اعتبر المراقبون المحليون والصحف المحلية أن الانتخابات البرلمانية التي جرت في 16 أيار/مايو اتسمت بالحري والنزاهة بوجه عام، وحافظت السلطات المدنية عموماً على السيطرة الفعالة على قوات الأمن.

قيدت الحكومة من حق المواطنين في تغيير حكومتهم ومن حقهم في تشكيل أحزاب سياسية. ووردت بعض التقارير حول قيام قوات الأمن بإساءة معاملة السجناء، وعن إجراء تحقيق واحد ومحاكمة واحدة على الأقل لهما علاقة بإساءة معاملة السجناء. كما أن الحكومة قيدت من حريات التعبير والدين والتنقل لفئات معينة، وقامت في بعض الأحيان بالحد من حرية الإعلام بالرغم من أن الكويت تسمح بوجه عام بإعلام حر إلى حد كبير. بقي وضع المقيمين العرب من عديمي الجنسية (المسمون بـ"البدون") بدون حل، كما ظل الفساد الحثومي والاتجار بالأفراد مشكلتين قائمتين. ولم تتمتع المرأة بحقوق متساوية، بالرغم من تحقيق بعض التقدم في هذا المجال. واجه العمال الأجانب ظروفاً صعبة في قطاعي الخدمة المنزلية والخدمات التي لا تتطلب مهارات.

وفي 20 تشرين الأول/أكتوبر قضت المحكمة الدستورية بحق المرأة في الحصول على جواز سفر دون الحصول على إذن زوجها. وفي 28 تشرين الأول/أكتوبر قضت المحكمة نفسها بعدم إلزام نائبات مجلس الأمة والنساء المرشحات لعضوية المجلس والناخبات بارتداء الحجاب وهو غطاء للرأس تلبسه بعض النساء المسلمات، وبهذا تم حسم قضية خلاف حول كيفية تفسير تعديل عام 2005 لقانون انتخاب عام 1962 والذي أعطى المرأة حقوقها السياسية.

## احترام حقوق الإنسان

**القسم 1:** احترام كرامة الإنسان، بما في ذلك عدم تعريضه لأي مما يلي:

### أ - الحرمان التعسفي أو غير المشروع من الحياة

لم ترد أي تقارير عن ارتكاب الحكومة أو أحد عملائها أي أعمال قتل تعسفي أو غير مشروع.

### ب - الاختفاء القسري

لم ترد أي تقارير عن اختفاء أشخاص لدوافع سياسية.

### ج - التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو غير الإنسانية أو المهينة

تعطّر المواد 53 و 159 و 184 من القانون الجنائي التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو غير الإنسانية أو المهينة؛ ومع ذلك ذكر أن بعض عناصر الشرطة ورجال الأمن قاموا خلال العام المنصرم بإساءة معاملة المحتجزين. وكان احتمال قيام الشرطة ورجال الأمن بإساءة معاملة غير المواطنين، وخاصة العرب غير الخليجين والآسيويين منهم، أكبر من احتمال إساءتهم معاملة المواطنين الكويتيين، ووردت عدة تقارير عن حالات قامت فيها الشرطة بإساءة معاملة أشخاص يعدون من مغايري الهوية الجنسية. وصرحت الحكومة بأنها قامت بالتحقيق في جميع الادعاءات المتعلقة بإساءة المعاملة وعاقبت على أقل تقدير بعضاً من مرتكبي هذه الأعمال؛ إلا أن الحكومة لم تقم في معظم الحالات بالكشف عن النتائج التي توصلت إليها تحقيقاتها أو عن العقوبات التي فرضتها.

وفي أواخر كانون الثاني/يناير حكمت المحكمة على ثلاثة ضباط شرطة اتهموا بتعذيب شاب بالسجن لمدة سنتين و تم استئناف القضية في 10 شباط/فبراير لكن بحلول نهاية العام لم تكن محكمة الاستئناف قد أصدرت حكماً.

ولم تحدث أي تطورات إضافية بشأن ادعاءات عن قيام رجال الأمن بإساءة معاملة المئات من العمال البنغاليين في أعقاب إضرابات العمال التي جرت في تموز/يوليو 2008.

### الأوضاع في السجون ومراكز الاعتقال

يضم مجمع السجن المركزي السجون الثلاثة الوحيدة في البلاد وهي: سجن للرجال ذو حراسة أمنية مخفضة وسجن للرجال ذو حراسة أمنية مشددة وسجن للنساء. و تجاوز مجمع السجن المركزي سعته المقدره بلوبعة آلاف شخص بقدر قليل، فكان هناك 211 سجين في سجن النساء و3834 سجيناً في سجن الرجال. وفي البلاد أيضاً سجن للإبعاد في طلحة كثافته ألف شخص وهو ليس جزءاً من مجمع السجن المركزي. و أدى إنشاء سجن الرجال الجديد في عام 2006 إلى تحسن الأوضاع في السجون ومراكز الاعتقال، لكن على الرغم من ذلك، افتقدت بعض مراكز الاعتقال إلى المرافق الصحية المناسبة والكوادر الطبية الكافية. وأفادت التقارير أن السلطات أساءت معاملة السجناء وأخفقت في منع وقوع أعمال العنف فيما بينهم.

وبالرغم من قيام وزارة الداخلية بالسماح لبعض المنظمات غير الحكومية مثل جمعية التكافل لرعاية السجناء بزيارة السجون دون قيود، إلا أن الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان قامت بإصدار بيان في الأول من آب/أغسطس ينتقد وزارة الداخلية لمنعها ممثلي الجمعية من زيارة السجن ذو الحراسة الأمنية المخفضة. وفي السابع من تموز/يوليو قامت لجنة حقوق الإنسان البرلمانية بزيارة مجمع السجن المركزي في متابعة لزيارة سابقة. و أعرب رئيس اللجنة عن ارتياحه من تعامل وزارة الداخلية مع مشاكل المرافق الصحية وانعدام الكوادر الطبية التي تم ملاحظتها في زيارات سابقة.

وخلال العام، قامت الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان بزيارة سجن طلحة للإبعاد (والذي يتم استخدامه كمرفق لاحتجاز العمال الأجانب) وأفادت أن المركز يقوم بتوفير المأكل الكافي والخدمات الطبية الملائمة للمحتجزين.

### د - الاعتقال أو الاحتجاز التعسفي

يحظر القانون الاعتقال والاحتجاز التعسفي، و التزمت الحكومة بشكل عام بهذا الحظر. وهناك بعض التقارير التي أفادت بقيام الشرطة في بعض الأحيان بأعمال اعتقال تعسفي ضد غير المواطنين.

### دور الشرطة وأجهزة الأمن

تعتبر الشرطة وحدها مسؤولة عن إنفاذ القوانين غير المتعلقة بأمن الدولة. ويختص جهاز أمن الدولة الكويتي بشؤون الاستخبارات والأمر المتعلقة بالأمن القومي. ويخضع كلاهما للإشراف من قبل السلطات المدنية في وزارة الداخلية. أما الجيش فهو مسؤول عن الأمن الخارجي.

وبشكل عام، تولت الشرطة مسؤولياتها الأساسية بصورة فعالة، لكن رغم ذلك وردت تقارير متكررة عن وجود فساد، خاصة إذا كان أحد الأطراف في النزاع ممن تربطهم علاقة شخصية بمسؤول في الشرطة له تأثير على القضية. ووردت تقارير عن قيام الشرطة بإظهار المحسوبية في معاملة المواطنين. ففي 7 سبتمبر/أيلول قامت الشرطة ببعثال واحتجاز مواطن أجنبي لفترة وجيزة بعد قيام ثلاثة رجال كويتيين بلاعتداء عليه بالضرب لتدخله في نزاع بين أحد خدم المنازل ومخدومه، ولم يتم اعتقال أي من الكويتيين الثلاثة المتورطين.

كما كانت هناك أيضاً تقارير عن أن بعض مخافر الشرطة لم تكن جادة في تعاملها مع طلبات مقدمي الشكاوى، خاصة الأجانب. وبعكس الحال في الأعوام الماضية، لم ترد أي تقارير عن قيام الشرطة بإعاقه قيام الأجانب باللجوء إلى القضاء.

وفي الحالات التي يُزعم فيها إساءة الشرطة معاملة المتهمين، يدرس كبير محققي المنطقة هذه المزاعم ويحيل ما يستحق الإحالة منها إلى المحكمة لإجراء محاكمة.

### إجراءات الاعتقال والمعاملة أثناء الاحتجاز

يتعين على ضباط الشرطة عموماً الحصول على مذكرة اعتقال رسمية من أحد المدعين العامين أو أحد القضاة قبل إلقاء القبض على أي شخص، إلا في حالات المطاردة الحثيثة. و ورد عدد قليل من التقارير التي تفيد بقيام الشرطة خلال العام المنصرم بلمعتقال واحتجاز أجناب دون الحصول على مذكرة اعتقال رسمية. بيد أن المحاكم لا تقبل عادة النظر في القضايا إلا إذا صدرت مذكرة اعتقال رسمية قبل إلقاء القبض على المتهم. وينص قانون الجزاء أن المشتبه فيهم في القضايا الجنائية يمكن احتجازهم في مخفر الشرطة لمدة أقصاها أربعة أيام دون توجيه تهمة إليهم. وأثناء هذه الفترة يجوز للسلطات منع المحامين وأهالي المحتجزين من زيارتهم. وفي هذه الحالات، يجوز للمحامين حضور الإجراءات القانونية لكن لا يُسمح لهم بالتعامل المباشر مع موكلهم. وفي حالة رفع الدعوى، يجوز للمدعي العام إعادة المشتبه فيه إلى الحجز لمدة 21 يوماً إضافية. كما يجوز للمدعي العام استصدار أمر من المحكمة لتمديد فترة الاحتجاز انتظاراً للمحاكمة. وهناك نظام للإفراج عن المتهمين الذين ينتظرون المحاكمة بكفالة، و قامت جمعية المحامين الكويتية بتوفير خدمات المحاماة للمتهمين المعوزين وهذه الحالات لا يكون للمدعي عليهم الحق في اختيار المحامي المكلف بالدفاع عنهم.

ومن بين 4,035 شخصاً يقضون أحكاماً بالسجن أو محتجزين بانتظار المحاكمة، تم احتجاز حوالي 150 شخصاً منهم في "عنبر أمن الدولة" لدواعي أمنية، بما في ذلك احتجاز بعضهم بتهمة التعاون مع العراق خلال فترة الاحتلال من 1990-1991. وما زال الاحتجاز التعسفي المطول قبل المحاكمة يمثل مشكلة، فحوالي 10 بالمائة من نزلاء السجون محتجزون على ذمة المحاكمة.

وخلال العام، تم احتجاز الأجناب الذين سيجري ترحيلهم إلى الخارج في سجن طلحة للإبعاد لمدة تتراوح ما بين عشرة أيام وشهرين انتظاراً للإبعاد. وتم احتجاز البعض لفترات أطول بكثير بسبب التأخير في إجراءات القضاء.

وفي 7 تموز/يوليو وتحت ضغط من لجنة حقوق الإنسان البرلمانية، قامت وزارة الداخلية بإطلاق سراح أحمد الشمري وهو من "البدون" من سجن طلحة للإبعاد حيث كان يتم احتجازه لمدة خمسة أعوام.

### العفو

وفي 28 شباط/فبراير وعملاً بالتقليد السنوي المتبع، قام الأمير بالعفو عن 99 سجيناً تم إطلاق سراحهم.

### هـ - الحرمان من المحاكمة العننية العادلة

يكفل القانون استقلالية القضاء كما يكفل حق المحاكمة العادلة وينص على أن "القضاة لا يخضعون لأي سلطة". ومع ذلك، فإن الأمير هو الذي يعين كل القضاة، ويخضع تجديد تعيينهم لموافقة الحكومة. ويتم تعيين القضاة الكويتيين مدى الحياة؛ إلا أن الكثير من القضاة هم من غير المواطنين الكويتيين ويعملون على أساس عقود قابلة للتجديد تسري لمدد تتراوح ما بين سنة واحدة وثلاث سنوات. ويجوز لوزير العدل إنهاء عمل القضاة بدون سبب، إلا أن ذلك نادراً ما يحدث. وكثيراً ما ادعى المقيمون الأجناب الذين دخلوا في نزاعات مع المواطنين أن المحكمة تحيّت لصالح المواطنين.

وبيت النظام القضائي العلماني في القضايا المدنية و الجنائية، وتبدأ جميع هذه القضايا في المحكمة الكلية التي تتكون هيئتها من ثلاثة قضاة. ويجوز لكل من المدعي والمدعى عليه استئناف الحكم في محكمة الاستئناف العليا التي تتكون هيئتها من ثلاثة قضاة، حيث تبت هذه المحكمة فيما إذا كان القانون طَبَّقَ بالشكل الصحيح وإذا كان المدعى عليه مذنباً أم بريئاً. ويجوز رفع هذه القرارات إلى محكمة التمييز المكونة من خمسة قضاة يعيدون النظر في القضايا وذلك للبت فقط فيما إذا كان القانون طبق بالشكل الصحيح. ويتمتع الأمير بسلطة دستورية تخوله حق إصدار العفو أو تخفيف جميع الأحكام.

تختص المحاكم الشرعية بقضايا قانون الأسرة بالنسبة للمسلمين السنيّة والشيعية. وتسمح المحاكم العلمانية لأي شخص بالشهادة وتُعتبر فيها شهادة الرجل والمرأة متساوية؛ أما في المحاكم الشرعية فتعادل شهادة الرجل الواحد شهادة امرأتين.

تتمتع المحكمة الدستورية التي تتكون من كبار قضاة القضاء المدني بسلطة إصدار أحكام ملزمة فيما يتعلق بدستورية القوانين واللوائح التنظيمية بالإضافة إلى قيامها بالبت في النزاعات المتعلقة بمجرى الانتخابات.

أما المحكمة العرفية فتجتمع في حالة قيام الأمير بإعلان حالة الأحكام العرفية. ولا ينص القانون بشكل محدد على إقامة محكمة عسكرية ولا يقدم أي مبادئ توجيهية عن كيفية عمل مثل هذه المحكمة. ولدى الجيش محاكم عسكرية يمكنها فرض عقوبات على مرتكبي المخالفات في صفوف الجيش.

### إجراءات المحاكمة

ينص القانون على أن تكون المحاكمات الجنائية علنية إلا إذا قررت المحكمة أو الحكومة ضرورة إتمام الإجراءات في جلسات مغلقة من أجل "الحفاظ على النظام العام" أو "الحفاظ على الأخلاق العامة". ولا توجد محاكمات عن طريق هيئة المحلفين. ويعتبر المتهم بريئاً حتى تثبت إدانته، ويتمتع بحق مواجهة من يتهمه وبحق استئناف الحكم. ويشترط القانون أن يقوم محام بتمثيل المدعى عليهم في قضايا الجنايات وتقوم المحكمة بتوفير هذا المحامي في القضايا الجنائية. وتكون الجمعية الكويتية للمحامين ملزمة، في حال طلبت المحكمة منها ذلك، بتعيين محام بدون أتعاب للمتهمين المعوزين وذلك في القضايا المدنية أو التجارية أو الجنائية، و قام المدعى عليهم فعلاً باستخدام هذه الخدمات. وللمدعى عليهم الحق في مواجهة من يشهد ضدهم كما لهم الحق في إحصار من يشهد لصالحهم. ويستطيع المدعى عليهم ومحاميهم بشكل عام الاطلاع على الأدلة المتعلقة بقضاياهم والتي تكون في حوزة الحكومة كما يستطيعون استئناف قضاياهم أمام محكمة ذات سلطة أعلى. ويوفر القانون إجراءات الحماية هذه لجميع المواطنين.

### السجناء والمعتقلون السياسيون

لم ترد أي تقارير عن وجود سجناء أو معتقلين سياسيين.

### الإجراءات القضائية المدنية والتعويضات

يكفل القانون استقلال القضاء وحياده في القضايا المدنية؛ غير أن تنفيذ الأحكام لم يتم أحياناً، وكانت العقوبات الإدارية، مثل حظر السفر، موجودة أيضاً في القضايا المدنية.

### و - التدخل التعسفي في خصوصية الأفراد أو في شؤون الأسرة أو المنزل أو المراسلات

يكفل الدستور خصوصية الفرد وحرمة المنزل، وبوجه عام احترمت الحكومة هذه الحقوق في الممارسة العملية. وراقبت قوات الأمن من وقت لآخر اتصالات الأشخاص وأنشطتهم الخاصة.

يحظر القانون زواج المرأة المسلمة من رجل غير مسلم، كما يلزم القانون المواطنين الذكور العاملين في الجيش بالحصول على تصريح من الحكومة للزواج من امرأة تحمل جنسية أجنبية. أما في الممارسة العملية، فإن الحكومة لم تقدم إلا نصائح غير ملزمة في مثل هذه الأمور ولم تمنع أيًا من هذه الزيجات.

يمكن للحكومة أن ترفض طلب الجنسية الذي يقدمه أحد المقيمين من فئة "البدون" بناء على مخالفات أمنية أو جنائية ارتكبتها أحد أفراد أسرة ذلك المقيم.

### القسم 2: احترام الحريات المدنية، بما فيها:

#### أ - حرية التعبير وحرية الصحافة

يكفل الدستور حرية الكلام وحرية الصحافة "بما يتوافق مع الشروط والظروف التي يحددها القانون." لكن في الممارسة العملية، لم تحترم الحكومة هذه الحقوق في بعض الأحيان. وقام الصحفيون والناشرون بممارسة الرقابة الذاتية. ووفقاً للتقرير السنوي لحرية الصحافة الذي تصدره مؤسسة "فريدم هاوس" عن حرية الصحافة فإن الكويت تتمتع بصحافة حرة إلى حد كبير بما في ذلك وسائل الإعلام الإلكترونية.

استطاع الأفراد انتقاد الحكومة بحرية في الاجتماعات الخاصة وغير الرسمية، لكنهم كانوا معرضين للسجن أو الغرامات المالية أو كلاهما إذا ما قاموا بمهاجمة الإسلام، أو الأمير، أو ولي العهد. وكان توجيه الانتقاد المباشر للوزراء وغيرهم من أصحاب المناصب العليا في الحكومة واسع الانتشار، ذلك بالرغم من قيام السلطات باعتقال واحتجاز أفراد من بينهم مرشحين سياسيين معارضين لانتقادهم الأمير أو للتحريض ضده.

في 17 نيسان/أبريل قامت الشرطة باعتقال النائب السابق ضيف الله بو رمية لقوله في إحدى الندوات الانتخابية أن وزير الدفاع الشيخ جابر المبارك الصباح وهو عضو بارز في الأسرة الحاكمة غير أهل لمنصب رئيس الوزراء. وواجه النائب السابق تهمة التعدي على صلاحيات الأمير والذي له الحق في تعيين رئيس الوزراء. وتم إطلاق سراح أبو رمية بكفالة بعد احتجازه لمدة ثلاث أيام و استكمل حملته الانتخابية التي كللت بالنجاح في نهاية المطاف.

وفي 19 نيسان/أبريل قامت الشرطة باعتقال واحتجاز المرشح الانتخابي خليفة الخرافي لليلة واحدة وكان الخرافي قد صرح في مقابلة تلفزيونية أن الأمير ووزير الدفاع يفتقران للصلاحيات اللازمة لإدارة شؤون البلاد. هذا ولم يواجه ضد الخرافي أي إتهام.

وفي 12 حزيران/يونيو قامت السلطات بإطلاق سراح امرأة أسترالية حكم عليها بالسجن لمدة عامين بتهمة إهانة أمير الكويت وسمح لها بالعودة إلى بلادها. وزعم أن المرأة التي تم القبض عليها في كانون الأول/ديسمبر 2008 قد قامت بإهانة الأمير أثناء جدال مع رجال أمن المطار.

في البلاد 14 صحيفة يومية تصدر باللغة العربية وثلاث صحف يومية تصدر باللغة الإنكليزية، وكلها مملوكة للقطاع الخاص. و أظهرت وسائل الإعلام المطبوعة عموماً استقلالية وتعددية في الرأي بالوغم من ورود تقارير بأنها مارست الرقابة الذاتية في بعض الأحيان وذلك بغية تجنب اندلاع أي نزاعات غير ضرورية مع الحكومة. وفي أواخر عام 2008 رفعت الحكومة حظراً كان مفروضاً منذ عام 2007 على استيراد وتوزيع عدة صحف مصرية. وتمتلك الحكومة تسع محطات إذاعية محلية وأربع محطات تلفزيونية، وهناك أكثر من 16 محطة تلفزيونية خاصة. وفي تموز/يوليو 2008 اتحد موظفو الإعلام لتكوين اتحاد مستقل للصحفيين.

يمنع القانون نشر أي مواد تنتقد الإسلام أو أمير البلاد أو الدستور أو حيادية المحاكم أو مكتب النائب العام. وينص القانون أيضاً على عقوبة السجن لكل من "يسريء إلى الدين"، كما يجوز لأي مواطن مسلم أن يرفع دعوى جنائية ضد أي كاتب يعتقد المواطن أنه قام بالإساءة إلى الدين الإسلامي أو إلى الأسرة الحاكمة أو إلى الأخلاق العامة. واستمر عدد مثل هذه القضايا المرفوعة ضد الصحفيين ومحطات التلفزيون بالارتفاع، حيث جرى رفع أكثر من مائة قضية خلال العام نتج عن معظمها الحكم بغرامة مالية.

في 22 تشرين الثاني/نوفمبر أُلقت الشرطة القبض على الصحفي محمد عبد القادر الجاسم بعد اتهامه بسبب وقذف رئيس مجلس الوزراء في إحدى الديوانيات والديوانية هي تجمع اجتماعي سياسي أسبوعي غير رسمي. وبصفة عامة تعتبر الديوانيات مساحة للحوار السياسي الحر والمفتوح. وبنهاية العام كان الجاسم قد أطلق سراحه بكفالة ومازال ينتظر المحاكمة.

وفي 24 كانون الأول/ديسمبر أُلقت الشرطة القبض على المرشح السابق لمجلس الأمة محمد الجويهل لدى عودته للبلاد بتهمة البث التلفزيوني بدون ترخيص وإذاعة أخبار كاذبة وزعزعة أمن الدولة. و قدمت الحكومة اتهامات ضد الجويهل لتصريحات علنية بثها على قناته الفضائية زعم أنه أهان فيها نواب معينين في مجلس الأمة وأدلى فيها بتعليقات مهينة ضد الكويتيين المزدوجي الجنسية وذوي الأصول المنتمجة للقبائل أو لفئة "البدون". و تم إطلاق سراح الجويهل في 31 كانون الأول/ديسمبر بكفالة قدرها 5,000 دينار كويتي (17,400 دولار أمريكي).

استمر فؤاد الهاشم الصحفي في جريدة الوطن اليومية في رفضه دفع غرامة مالية قدرها 7190 دينار كويتي (25,000 دولار أمريكي) حكم عليه بدفعها في 2008 بسبب التشهير بشخص رئيس وزراء دولة قطر الذي رفع ثلاث دعاوى ضد الهاشم متهما إياه بالإساءة إلى سمعته من خلال كتابة مقالات عن العلاقات التي تربط رئيس الوزراء القطري بإسرائيل.

فرضت وزارة الإعلام الرقابة على كل الكتب والأفلام والمجلات الدورية وشرائط الفيديو وغيرها من المطبوعات المستوردة التي اعتبرتها الوزارة مسيئة للأخلاق والآداب العامة، بالرغم من توفر أجهزة استقبال البث الفضائي على نطاق واسع مما سمح لبعض المواطنين باستقبال ما نبهت وسائل الإعلام دون قيود. و تحكمت وزارة الإعلام في إصدار وتوزيع كل المواد الإعلامية.

وفي 25 آب/أغسطس أمرت وزارة الإعلام بوقف بث حلقات البرنامج التلفزيوني "صوتك وصل". ويقدم البرنامج استكشاث تهكمية فكاهية يتم فيها تقليد مختلف الشخصيات السياسية بمن فيهم رئيس مجلس الوزراء ورئيس مجلس الأمة. وخلال العام قام كتاب المقال والمحرفين باستخدام كتاباتهم لمناقشة وفي بعض الأحيان لانتقاد قرار وزارة الإعلام وذلك دون قيام الحكومة بالتدخل.

يشترط القانون حصول ناشرو الصحف على رخصة لإدارة نشاط صحفي من وزارة الإعلام. و يفقد الناشر رخصته إذا لم تصدر مطبوعاته لمدة ثلاثة أشهر في حالة الصحف اليومية، أو لمدة ستة أشهر في حالة الإصدارات غير اليومية.

### حرية الإنترنت

تشير إحصائيات الاتحاد الدولي للاتصالات لعام 2008 أن حوالي 34 بالمائة من سكان البلاد قاموا باستخدام الإنترنت. وراقبت الحكومة الاتصالات التي تتم عبر الإنترنت مثل المدونات ومجموعات النقاش وذلك لأسباب أمنية ولمنع التشهير. واستمرت وزارة المواصلات في حجب المواقع الشبكية التي اعتبرتها "محرضة على الإرهاب وعدم الاستقرار"، كما ألزمت الوزارة مقدمي خدمات الإنترنت بحجب مواقع شبكية أخرى من بينها مواقع سياسية الطابع. وفرض على أصحاب مقاهي الإنترنت الحصول على أسماء زبائنهم وأرقام هوياتهم وتقديم هذه المعلومات إلى وزارة المواصلات عند طلبها ذلك.

### الحرية الأكاديمية والنشاطات الثقافية

يكفل القانون حرية الرأي والبحث، ومع ذلك كانت الحرية الأكاديمية مقيدة بسبب الرقابة الذاتية، كما منع القانون الأكاديميون من انتقاد الأمير أو الإسلام.

احتفظت وزارة الداخلية لنفسها بحق الموافقة على تنظيم الفعاليات العامة أو رفض التصريح بها، وقامت برفض تلك الفعاليات التي اعتبرتها غير لائقة من الناحية السياسية أو الأخلاقية. ولم ترد أي تطورات جديدة بشأن تحقيق مكتب الرقابة التجارية في قضية صاحب فندق ومنظمي حفل بسبب رعايتهم لحفل راقص مختلط بين الجنسين في آب/أغسطس 2008.

كما فرضت وزارة الإعلام الرقابة على الأفلام لاحتوائها على البذاءة والعري والمشاهد الجنسية والقبليات والعنف الشديد.

### ب - حرية التجمع سلمياً وتكوين الجمعيات والانتساب إليها

#### حرية التجمع

يكفل القانون حرية التجمع، وبصفة عامة قامت الحكومة باحترام هذا الحق. ويجب على منظمي التجمعات العامة التي يتجاوز عدد المشاركين فيها 20 شخصا إحاطة وزارة الداخلية علماً بما يخططون له من تجمعات.

كما يحمي القانون "الديوانيات". واستضاف أو حضر هذه الديوانيات الكثير من المواطنين الذكور البالغين، بمن فيهم أعضاء الحكومة وأعضاء مجلس الأمة، وكذلك عدد متزايد من المواطنات لمناقشة القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية الراهنة. كما عقدت بعض النساء ديوانيات خاصة بهن؛ كما أتيح عدد قليل من الديوانيات أمام المشاركين من الجنسين.

#### حرية تكوين الجمعيات

يكفل القانون حق تأسيس الجمعيات والانضمام إليها؛ ومع ذلك، فإن الحكومة قيدت ممارسة هذا الحق من الناحية العملية. ويمنع القانون المجموعات المرخص لها رسمياً من التعاطي في النشاطات السياسية.

استخدمت الحكومة سلطتها في منح التراخيص كوسيلة للسيطرة السياسية. وفي البلاد 73 منظمة غير حكومية مرخصة رسمياً، بما في ذلك جمعية المحامين الكويتية، والمجموعات المهنية، والهيئات العلمية. ولم تصدر وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل خلال العام المنصرم أي ترخيص لمنظمات غير حكومية جديدة. وهناك 149 منظمة غير حكومية تنتظر ترخيص الوزارة، و انتظر الكثير منها هذا الترخيص لسنوات.

استمرت المنظمات غير الحكومية الـ 45 التي حصلت على ترخيصها قبل عام 2004 في تلقي إعانات مالية حكومية سنوية تبلغ حوالي 12,000 دينار كويتي (41,800 دولار أمريكي) لتغطية مصاريف عملها، بما في ذلك تكاليف السفر للمشاركة في مؤتمرات دولية. ولا تحصل المنظمات غير الحكومية التي حصلت على التراخيص منذ عام 2004، أي عندما بدأت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بإصدار التراخيص بعد فترة طويلة من رفضها القيام بذلك، على أي مساعدة مالية. و رفضت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل إصدار بعض التراخيص بحجة أن هناك منظمات غير حكومية موجودة بالفعل تقدم خدمات مشابهة لتلك التي يقترحها مقدمو طلب الترخيص. وعلاوة على ذلك، يجوز للوزارة رفض طلب المنظمة غير الحكومية إذا رأت أن تلك المنظمة لا تؤدي خدمة عامة. وللوزير حرية التصرف في تغيير الاسم المقترح للمنظمة غير الحكومية قبل منحها الترخيص، و قام الوزير بذلك فعلاً في بعض الأحيان على أساس كون الاسم مشابهاً جداً لمنظمة أخرى موجودة بالفعل. ويتعين على أعضاء المنظمات غير الحكومية المرخص بها الحصول على تصريح من الوزارة لحضور المؤتمرات الدولية بصفتهم ممثلين رسميين عن منظماتهم.

وكان هناك الكثير من المجموعات الأهلية المدنية والنوادي والمنظمات غير الحكومية غير الرسمية التي لم ترخص الدولة بتأسيسها. ولم تتلق هذه الجمعيات غير الرسمية أي معونات مالية من الحكومة وليس لها أي وضع قانوني.

### ج - الحرية الدينية

يكفل الدستور الحرية الدينية؛ ورغم ذلك، قيدت الحكومة هذا الحق. كما يكفل الدستور حرية ممارسة الشعائر الدينية بما يتوافق مع التقاليد المتعارف عليها، شريطة ألا تتعارض مع السياسات أو الأخلاق العامة. وينص الدستور على أن الإسلام هو دين الدولة وأن الشريعة الإسلامية هي "مصدر رئيسي للتشريع".

أفادت المجموعات الدينية غير المسلمة بالإجماع بأن الحكومة قامت باحترام حرية العقيدة، إلا أن المؤسسات الدينية غير الإسلامية واجهت صعوبات أكثر من غيرها في عملها بسبب شروط التسجيل. ولم تستطع بعض الكنائس المسيحية أن تمارس أنشطتها في العلن لأن الحكومة لم تعترف بها. و شككت بعض الكنائس المعترف بها من أن نظام الحصص المتبع من قبل الحكومة للحصول على تأشيرات الزيارة لا يلبي احتياجاتها لزيارة رجال الدين وغيرهم من الموظفين. وواجه المسلمون الشيعة بعض العوائق مقارنة بالمسلمين السنة.

لا يسمح لأعضاء الجماعات الدينية غير المعترف بها في القرآن مثل البهائية، واليودية، والهندوسية، والسيخية، بإقامة أماكن عبادة رسمية، وإن كان قد سمح لهم بممارسة طقوسهم الدينية في منازلهم دون تدخل الحكومة. ولا يوجد أي قانون محدد يمنع إنشاء أماكن العبادة غير الإسلامية؛ إلا أن الحكومة قد رفضت في الممارسة العملية السماح بذلك للمجموعات القليلة التي تقدمت بطلبات للحصول على رخص لبناء أماكن عبادة جديدة، الأمر الذي ثنى بعض الطوائف الدينية عن التقدم بمثل هذه الطلبات.

يعتبر تعليم الدين الإسلامي إلزامي في كل المدارس الحكومية وفي كل المدارس الخاصة التي يوجد فيها طالب مسلم واحد أو أكثر. ويحظر القانون التعليم الديني المنظم بخلاف تعليم الدين الإسلامي، إلا أن الحكومة سمحت عملياً بتقديم دروس دينية لغير المسلمين، طالما تم ضمان عدم مشاركة أي طالب مسلم في هذه الدروس. ولم تحاول الحكومة أن تتدخل في شؤون الدروس الدينية المقدمة في المنازل.

واجه المسلمون الراغبون في التحول عن الإسلام إلى دين آخر ضغوطاً اجتماعية مكثفة وكان عليهم عموماً إخفاء انتمائهم الديني الجديد. ويمنع القانون منح الجنسية الكويتية لغير المسلمين، كما يمنع القانون زواج المرأة المسلمة بغير المسلم، الأمر الذي أدى بشكل فعلي إلى إكراه بعض الأفراد على اعتناق الإسلام.

منعت الحكومة المبشرين غير المسلمين من التبشير للمسلمين، ولكن سُمح لهم بخدمة غير المسلمين. و قامت لجنة التعريف بالإسلام العاملة تحت إشراف وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بممارسة الدعوة إلى الإسلام في أوساط غير المسلمين بصورة نشطة.

لا تسمح الحكومة بإقامة دور نشر دينية غير إسلامية، ولم تحظ إلا شركة خاصة واحدة بالرخصة اللازمة لاستيراد مواد دينية غير إسلامية.

### التعسف والتمييز في المجتمع

في حين وردت تقارير بأن أعمال تمييز على أساس ديني قد حدثت على المستوى الشخصي، اتفق معظم المراقبين على أن هذه الظاهرة لم تكن واسعة الانتشار.

قلت خلال العام بشكل ملحوظ حالات الخطاب المعادي لليهود من قبل وسائل الإعلام مقارنة بالأعوام السابقة. ولم يكن هناك مواطنون يهود معروفون في الدولة، كما لم يتواجد فيها إلا عدد قليل جداً من اليهود بين العمال الأجانب المقيمين.

ومنذ نهاية عام 2008 سَكُن نشاط مشروع "الوسطية" التابع لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية الوامي إلى ثني المسلمين عن التطرف وتحسين صورة المسلمين في أوساط غير المسلمين.

للإطلاع على المزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، يرجى مراجعة "تقرير الحريات الدينية في العالم لعام 2009" على موقع وزارة الخارجية: [www.state.gov/g/drl/irf/rpt](http://www.state.gov/g/drl/irf/rpt).

### د. حرية التنقل والمهجرون داخلياً وحماية اللاجئين والأشخاص عديمي الجنسية

يكفل الدستور عموماً حرية التنقل داخل البلاد؛ بيد أن هناك العديد من القوانين التي تفرض قيوداً على السفر إلى الخارج بالإضافة إلى بعض القيود التي فرضتها الحكومة على حرية التنقل في الممارسة العملية. وبالرغم من مساهمة الحكومة بمبلغ 575,000 دينار كويتي (2 مليون دولار أمريكي) لمكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) خلال العام المنصرم، إلا أنها لم تتعاون مع معظم جهود المفوضية لتوفير الحماية وتقديم المساعدة إلى اللاجئين واللاجئين العائدين وملتمسي اللجوء وعديمي الجنسية وغيرهم من الأشخاص المعنيين.

ومقارنة بعام 2008، لم ترد تقارير تفيد بإدعاء العمال عدم السماح لهم بمغادرة المجمعات السكنية التي يعيشون فيها.

واجهت النساء والأفراد دون سن الـ 21 عاماً و"البدون" مشاكل أو قيود بالنسبة للسفر إلى الخارج. وبالرغم من عدم وجود نص قانوني بذلك، تلزم تعليمات وزارة الداخلية جميع الأشخاص دون سن الـ 21 عاماً الحصول على موافقة والدهم أو قريب ذكر آخر لهم إذا أرادوا استصدار جواز سفر والسفر إلى الخارج، كما تقتضي هذه التعليمات حصول المرأة المتزوجة على موافقة زوجها لاستصدار جواز سفر لها. لكن في 20 تشرين الأول/أكتوبر، أصدرت المحكمة الدستورية قراراً نهائياً يؤكد حق المرأة في الحصول على جواز سفر دون موافقة زوجها وشرعت المحكمة في تطبيق هذا الحكم. لكن ما زال يجوز للرجل أن يطلب من سلطات الهجرة منع زوجته من مغادرة البلاد لمدة 24 ساعة، وبعد انقضاء هذه المدة يجوز له تمديدها عن طريق استصدار أمر بذلك من المحكمة. وقيدت الحكومة بشدة سفر الأشخاص المنتمين لفئة "البدون" إلى الخارج؛ بيد أن الحكومة سمحت لبعضهم بالسفر إلى المملكة العربية السعودية لأداء فريضة الحج السنوية واستمرت في إصدار عدد متزايد من جوازات السفر مادة 17 وهي وثائق سفر مؤقتة لا تمنح الجنسية وتصدر لفئة البدون و أصدرت أكثر من 18,000 جواز سفر عام 2008 وأكثر من 2,500 في يناير من عام 2009.

يسمح القانون أيضاً للحكومة بحظر سفر أي مواطن أو وافد تم اتهامه بمخالفة القانون أو يشتبه في مخالفته للقانون، كما يسمح للمواطنين بالتقدم بطلب إلى السلطات للقيام بذلك. وفي الممارسة العملية أدى ذلك إلى منع مواطنين والأجانب بصورة تعسفية من مغادرة البلاد أو أدى إلى تأجيل سفرهم.

ويحظر القانون القيام بترحيل المواطنين أو نفيهم قسراً، ورغم ذلك تستطيع الحكومة سحب الجنسية من المواطنين المجرمين لأسباب عدة تشمل الإدانة بارتكاب جريمة، ويعقب ذلك ترحيل الأفراد المعنيين. ولا يحق للحكومة سحب الجنسية من الأفراد الذين ولدوا لمواطنين كويتيين.

وخلال العام المنصرم هاجر عدة مئات من "البدون" إلى أستراليا والولايات المتحدة الأمريكية ونيوزيلندا وكندا.

### حماية للاجئين

لم توقع الكويت على اتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لعام 1951 ولا بروتوكول عام 1967 الملحق بها. ولا ينص القانون على منح حق اللجوء أو وضع لاجئ ولا يوجد نظام لتوفير الحماية للاجئين، كما لم تمنح الحكومة على مدى العام المنصرم حق اللجوء أو وضع اللاجئ لأحد. وتحظر قوانين الهجرة الكويتية التوطين المحلي لطالبي اللجوء. وفي الممارسة العملية قامت الحكومة بحماية اللاجئين من الترحيل أو الإعادة إلى دولة تتعرض فيها حياتهم أو حريتهم للخطر بسبب عرقهم أو دينهم أو جنسيتهم أو عضويتهم في مجموعة اجتماعية معينة أو بسبب آرائهم السياسية. ويحظر الدستور الكويتي تسليم اللاجئين السياسيين، إلا أن الحكومة قامت في كثير من الأحيان بلحجاز مثل هؤلاء الأشخاص لحين موافقتهم على العودة لبلادهم أو حتى يعضوا ترتيبات سفر بديلة، ونادراً ما منحتهم التصريح بالإقامة والعمل داخل الكويت.

### الأشخاص غير المنتمين إلى دولة

وفقاً للقانون، يستمد الأطفال الجنسية الكويتية بشكل كامل من الوالد؛ ولا تُمنح الجنسية الكويتية لأبناء أم كويتية متزوجة من رجل غير كويتي إلا إن كانت مطلقة أو أرملة. علاوة على ذلك، لا يمنح القانون الأشخاص غير الكويتيين، بما في ذلك المنتمين إلى فئة "البدون" أو غير المسلمين، فرصة الحصول على الجنسية الكويتية على أساس غير تمييزي.

وبالرغم من عدم معرفة العدد المحدد للمقيمين "البدون" في الكويت، إلا أن وزارة التخطيط قدرت أن عددهم قد تجاوز 100,000 شخص في أواخر عام 2006 وهو آخر عام قامت فيه الحكومة بجمع هذه الإحصاءات. واستمرت الحكومة في ممارسة التمييز ضد "البدون" في عدة مجالات مثل التعليم والتوظيف والرعاية الصحية وحرية التنقل. ولا يجوز لأبناء "البدون" الالتحاق بالمدارس العامة. وبالرغم من قبول عدد متزايد من "البدون" في الوظائف الحكومية، إلا أنهم منعوا من الالتحاق بالقوات المسلحة. ولم يكن "البدون" بصفة عامة مؤهلين للاستفادة من خدمات الرعاية الصحية المدعومة من الحكومة التي يحصل عليها المواطنون، و صعبت الحكومة على "البدون" الحصول على الوثائق الرسمية الضرورية للتوظيف أو السفر، كشهادة الميلاد، وبطاقة الهوية المدنية، ورخصة القيادة، وعقد الزواج.

و شهد العام الماضي ما لا يقل عن تطورين في قضية حقوق "البدون".

في 25 آذار/مارس قررت المحكمة الكلية إصدار عقد زواج لامرأة من "البدون" متزوجة من مواطن كويتي. وبناء على هذه السابقة، قامت المحكمة نفسها في 5 نيسان/أبريل وفي 26 أيار/مايو بتأكيد حق الرجل "البدون" في الحصول على وثيقة زواج وشهادات ميلاد لأولاده. وحتى انتهاء العام لم تلتزم أي من وزارتي العدل أو الصحة بأمر المحكمة.

وفي 21 أيار/مايو أصدرت وزارة الصحة قراراً يعفي "البدون" من أبناء الكويتيات من رسوم الخدمات الصحية الحكومية (ويُنهي هذا الإعفاء لدى بلوغهم سن الثامنة عشر في الوقت الذي يحصل فيه المواطنون الكويتيون على الخدمات الصحية المجانية مدى الحياة). كما نص القرار على إعفاء "البدون" الذين تعتبرهم وزارة الصحة من المعاقين من كل رسوم الخدمات الصحية مدى الحياة.

وخلال العام المنصرم، لم تمنح الحكومة الجنسية لأياً من المنتمين إلى فئة "البدون" بالرغم من منحها الجنسية لـ 573 من "البدون" عام 2008 على أساس وجود صلات وثيقة تربطهم بالدولة. وبحلول نهاية العام، كان هناك 80,000 طلب جنسية قدمه أشخاص من فئة "البدون" ما زال عالقاً لم يبت فيه. وتعذر على الكثير من "البدون" تقديم وثائق تثبت وجود علاقات كافية تربطهم بالدولة أو تقديم أدلة على جنسيتهم الأصلية. بيد أن الحكومة أكدت أن الأغلبية الساحقة من المنتمين إلى فئة "البدون" يخفون هوياتهم الحقيقية وأنهم ليسوا حقاً غير منتمين لدولة.

### القسم 3: احترام الحقوق السياسية: حق المواطنين في تغيير حكومتهم

يكفل القانون للمواطنين حق تغيير ممثلهم في السلطة التشريعية، ومارس المواطنون هذا الحق في الممارسة العملية. بيد أن المواطنين كان لهم تأثير محدود وغير مباشر على صعيد السيطرة على السلطة التنفيذية إذ ينص الدستور على أن الدولة إمارة وراثية. ويتعين أن يوافق مجلس الأمة المنتخب على شخص ولي العهد (الأمير المقبل) الذي يختاره الأمير، كما يجوز للمجلس أن يخلع الأمير من السلطة إذا أعلن المجلس عدم أهليته.

#### الانتخابات والمشاركة السياسية

بعد مرور شهرين على قيام الأمير بحل مجلس الأمة، فاز المرشحون القبليون في 16 أيار/مايو بمقاعد إضافية في المجلس، وذلك في انتخابات برلمانية تم اعتبارها عموماً بأنها حرة ونزيهة. و كانت هذه المرة الثالثة لإجراء الانتخابات وذلك بسبب قيام الأمير بحل مجلس الأمة في كل من أيار/مايو لعام 2006 وآذار/مارس لعام 2008 وآذار/مارس لعام 2009.

بالرغم من عدم وجود نص قانوني رسمي يقضي بحظر الأحزاب السياسية، إلا أن الحكومة لم تعترف بأي أحزاب سياسية ولم تسمح بتأسيس مثل هذه الأحزاب. وبالرغم من ذلك فإن الانتماءات القبلية وعدد من اليكتلات غير الرسمية عالية التنظيم بدت شبيهة إلى حد كبير للأحزاب السريالية خلال انتخابات مجلس الأمة. ويجب على المرشحين لعضوية مجلس الأمة القيام بترشيح أنفسهم بصفة فردية ويجوز لهم الترشيح في أي من الدوائر الانتخابية في الدولة. و سيطرت القبائل على اثنتين من الدوائر الانتخابية الخمس، كما مارست نفوذها على الدوائر الثلاث الأخرى. و قام زعماء القبائل باستبعاد النساء من الانتخابات التمهيدية التي تجريها القبائل.

في 12 نيسان/أبريل اعتقلت الشرطة النقابي خالد الطاحوس وهو أحد المرشحين القبليين لمجلس الأمة وذلك لاتهامه "بالتحريض ضد الدولة" إثر تصريحاته أمام تجمع انتخابي بأن القبائل ستعارض أي محاولة لتطبيق قانون يحظر الانتخابات التمهيدية التي تجريها القبائل. وبعد احتجازه لمدة ثمانية أيام، قام الطاحوس بالاعتذار على التصريحات التي أدلى بها وتم إطلاق سراحه بكفالة و استكمل حملته الانتخابية التي كللت بالنجاح في نهاية المطاف.

بالإضافة لأربعة سيدات تم انتخابهم لعضوية مجلس الأمة في أيار/مايو، قام الأمير بتعيين سيدة لمنصب وزيرة التربية. و كانت هناك وزيرة في كل تشكيلة وزارية منذ عام 2005.

ضم مجلس الأمة تسعة أعضاء من الشيعة وهو أكبر عدد تم انتخابه لمجلس الأمة منذ إنشائه في عام 1962. كما ضم مجلس الوزراء وزيرين معينين من الشيعة.

### القسم 4: فساد المسؤولين وشفافية الحكومة

ينص الدستور على فرض عقوبات جنائية على أعمال الفساد التي يرتكبها مسؤولون حكوميون؛ إلا أن الحكومة لم تنفذ القانون بشكل فعال، كما تورط مسؤولون حكوميون في بعض الأحيان في ممارسات فساد وأفلتوا من العقاب. و زعم عشرون بالمائة من المشاركين في الاستطلاع للرأي أجرته منظمة الشفافية الدولية ونشرت نتائجه في 3 حزيران/يونيو أنهم قاموا بدفع رشوة أو أنهم على علم بأن أحد أفراد أسرهم قد قام بدفع رشوة خلال العام الماضي. ويعتقد المشاركون في الاستطلاع بأن المسؤولين الحكوميين وموظفي الخدمة المدنية هم المجموعات الأكثر فساداً ورأوا أن رجال القضاء وأعضاء البرلمان هما أقل فساداً. و رأى المشاركون وفقاً للاستطلاع بلبن الفساد أقل انتشاراً في البلاد مما يظن الخبراء. ويتولى مكتب التدقيق العام مهمة مكافحة الفساد الحكومي بصفته الجهة الحكومية المسؤولة عن ذلك.

و اكتشفت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزارة الداخلية خلال العام الفئات العديد من الحالات التي قام فيها موظفو الوزارة بتزوير وثائق تمكن من استقدام العمال الأجانب. و تم تكليف جهات التحقيق داخل الوزارات بالنظر في التجاوزات ومن ثم أحيلت القضايا إلى مكتب النائب العام لاتخاذ اللازم. ونادراً ما اتخذت المحاكم أي إجراءات صارمة ضد المخالفين، لكن في 30 تشرين الأول/أكتوبر حكمت المحكمة على ثلاثة مسؤولين اتهموا بالاختلاس بالسجن لسبع أعوام وغرامة مالية قدرها 3,4 مليون دينار كويتي (12 مليون دولار أمريكي).

ولم يخضع مسؤولو القطاع العام لقانون الكشف عن البيانات المالية.

يسمح القانون للمواطنين ولغير المواطنين على حد سواء بالاطلاع على المعلومات الرسمية الحكومية غير السرية. و قامت الحكومة بتطبيق هذا القانون.

### القسم 5: موقف الحكومة من التحقيق الدولي وغير الحكومة في مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان

يسمح القانون بوجود منظمات غير حكومية؛ إلا أن الحكومة استمرت في رفض منح التراخيص لبعض منها. ولا يجوز لهذه المنظمات الانخراط في النشاط السياسي بشكل علني، كما أنها ممنوعة من تشجيع النزعات الطائفية. و يجب على هذه المنظمات أن تبيّن أن وجودها يخدم الصالح العام. أما المنظمات غير الحكومية المحلية المستقلة التي تركز نفسها تحديداً لموضوع حقوق الإنسان فقد تمثلت فقط في الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان والجمعية الكويتية للمقومات الأساسية لحقوق الإنسان. وهناك منظمات غير حكومية أخرى محلية مرخصة تركز نشاطاتها لخدمة مجموعات م عينة من السكان مثل لمرأة أو الطفل أو العمال الأجانب أو السجناء أو المعاقين، وهذه المنظمات تعمل بحرية دون أي تدخل من الحكومة. كما مارس عدد غير معروف من مجموعات حقوق الإنسان المحلية غير المرخصة نشاطاته خلال العام المنصرم دون تدخل من الحكومة. و عقدت الحكومة ولجان مجلس الأمة المختلفة اجتماعات مع المنظمات غير الحكومية المحلية بشكل منتظم، كما قامت بالرد على استفساراتها.

تسمح الحكومة لمنظمات حقوق الإنسان الدولية بزيارة البلاد وإقامة مكاتب لها في الكويت، ومع ذلك لم تمارس أي من هذه المنظمات الدولية أنشطتها في البلاد. وأثناء العام قام المدير الإقليمي لمكتب المنظمة الدولية للهجرة بزيارة إلى الكويت.

كما سمحت الحكومة بزيارات المنظمات الحكومية الدولية وواصلت تعاونها الكامل مع المقررين الخاصين للأمم المتحدة المعنيين بإيران والعراق وكذلك مع الممثل رفيع المستوى للأمين العام فيما يتعلق بقضية المواطنين الكويتيين المفقودين في العراق منذ نهاية حرب الخليج عام 1991.

لجنة حقوق الإنسان البرلمانية هي هيئة استشارية تقوم في المقام الأول بالاستماع إلى شكاوى انتهاكات حقوق الإنسان التي قدمها أفراد. كما قام أعضاء اللجنة بزيارة السجن المركزي خلال العام (أنظر القسم 1.ج)

### القسم 6: التمييز وإساءات المجتمع والاتجار في الأشخاص

يحظر القانون التمييز على أساس العرق أو الأصل أو الإعاقة أو اللغة؛ إلا أن الحكومة لم تقم في الممارسة العملية بتطبيق قوانين مكافحة التمييز بشكل منتظم أو ثابت، علماً بأن عدداً من القوانين واللوائح قد مارست التمييز ضد المرأة وغير المواطنين وخدم المنازل.

### المرأة

استمر العنف ضد المرأة في كونه مشكلة حقيقية لكن لا يتم الإبلاغ عنه بما فيه الكفاية. الاغتصاب جريمة تصل عقوبتها القصوى إلى الإعدام، وهي عقوبة تفرضها البلاد على مرتكبي الجريمة من أن لآخر؛ بيد أن الاغتصاب الزوجي لا يُعتبر جريمة. و تحدثت وسائل الإعلام عن مئات من حالات الاغتصاب خلال العام المنصرم، حيث كان الكثير من الضحايا من خدامات المنازل غير الكويتيات. قامت الشرطة أحياناً بالقبض على المعتصبين المزعومين و تم محاكمة وإدانة عدد منهم

خلال العام الفائت؛ لكن على الرغم من ذلك فإن قوانين الاغتصاب لم يتم دائما تطبيقها بشكل فعال. ذكرت مصادر دبلوماسية أجنبية أن الضحايا قد أفتن بأن أغلبية مراكز الشرطة والمستشفيات تعاملت مع قضاياهن بالشكل الملائم لكن الكثير منها لم يفعل ذلك.

بالرغم من أن القانون لا يحظر العنف المنزلي تحديداً، إلا أن مثل هذه القضايا تحاكم باعتبارها حالات اعتداء، ويجوز لضحية العنف المنزلي أن تتقدم بشكوى إلى الشرطة تتضمن طلباً برفع دعوى رسمية ضد مرتكب الاعتداء. وتفيد التقارير أن كل قسم من أقسام الشرطة الـ 83 في البلاد تلقى شكوى أسبوعية عن حالات إساءة معاملة داخل المنزل. إلا أن ضباط الشرطة نادراً ما قاموا بإلقاء القبض على مرتكبي العنف المنزلي حتى إذا توفرت الأدلة الموثقة على ذلك مثل شهادة شهود العيان والتقارير الطبية الصادرة عن المستشفيات وشهادة الأخصائيين الاجتماعيين. وخلال العام المنصرم أفادت بعض النساء من غير المواطنات المتزوجات من رجال كويتيين بتعرضهن للعنف المنزلي وبعدم اتخاذ الشرطة أي إجراءات حيال ذلك أو بقيام الشرطة بالتمييز ضدهن. ويحق للمرأة طلب الطلاق بسبب إصابتها نتيجة لسوء المعاملة، إلا أن القانون لا يضع معياراً واضحاً لتحديد ما الذي يشكل إصابة. وبالإضافة إلى ذلك، على المرأة أن تقدم على الأقل شاهدين من الذكور (أو شاهداً ذكراً وامرأتين) للشهادة على الإصابة التي عانت منها. وعلى الرغم من إدانة المحاكم لبعض الأزواج لاعتدائهم على زوجاتهم، إلا أن معظم قضايا العنف المنزلي لم يتم الإبلاغ عنها خاصة خارج العاصمة، ويقال أن بعض الأشخاص قاموا برشوة ضباط الشرطة كي يغضوا الطرف عن اتهامات العنف المنزلي. وفي حال تمت فعلاً إدانة رجال بالاعتداء على زوجاتهم، فإنهم نادراً ما واجهوا عقوبات شديدة. ولا توجد ملاجئ أو خطوط ساخنة مخصصة لمساعدة ضحايا العنف المنزلي، بالرغم من وجود ملجأ مؤقت استخدم لتوفير مأوى لخدم المنازل أثناء العام المنصرم.

جرائم الشرف محظورة في الكويت؛ إلا أن قانون العقوبات يخفف العقوبات المنصوص عليها لمثل هذه الجرائم إلى مستوى الجرح. وينص القانون على أن الرجل الذي يرى زوجته أو أمه أو أخته في حالة التلبس بالزنا ويقوم بقتلها على الفور وبقتل الرجل الذي ارتكب معها الزنا يواجه عقوبة بالسجن أقصاها ثلاثة أعوام وغرامة مالية قدرها 225 دينار كويتي (784 دولار أمريكي). ولم تكن هناك أي تقارير عن ارتكاب جرائم شرف في السنوات الأخيرة.

قامت الشرطة بإنفاذ القوانين الخاصة بممارسة القوادة والبيغاء بشكل نشط، وأعلنت عن القيام بـ 632 اعتقال و351 إدانة. كما كشفت الشرطة أيضاً أثناء العام العديد من شبكات البيغاء. بيد أن هذه الشبكات، حسب إفادة التقارير، كانت مكونة من نساء لم يتم إرغامهن أو احتجازهن ضد إرادتهن. وقررت إدارة التحقيقات الجنائية التابعة للشرطة إذا ما كانت النساء اللواتي يمارسن البيغاء قد تم احتجازهن ضد رغبتهن وذلك بناء على وجود أدلة تشير إلى الإكراه مثل وجود أبواب موصدة من الخارج أو وضع قضبان على النوافذ.

قامت الحكومة عموماً بترحيل من يعملون في مجال الهغاء إلى بلادهم الأصلية؛ إلا أن بعضهم تم إطلاق سراحه بعد التوقيع على تعهد بحسن السلوك. وحُكم على القوادين وهم غالباً من غير المواطنين بأحكام بالسجن طويلة الأمد. وتم تجنيد أو خطف بعض خادمت المنازل الوافدات الهاريات من مزارل مخدوميهم واللواتي لم يحصلن على عمل وأجبرن على ممارسة البيغاء.

لا يوجد قانون محدد يعالج مسألة التحرش الجنسي للكف القانوني يجرم "هتك العرض" وهي تهمة تشمل كل شيء من لمس المرأة ضد رغبتها إلى الاغتصاب الجنسي وتقوم الشرطة بتطبيق هذا القانون بصرامة. ويواجه الجناة غرامات مالية وأحكاماً بالسجن. ووصفت جماعات حقوق الإنسان التحرش الجنسي ضد المرأة في مكان العمل بأنه مشكلة متفشية لكن لا يتم الإبلاغ عنها.

وتمتعت المرأة بحق التقرير بحرية ومسؤولية عدد الأطفال الذين يودون إنجابهم والفترة الزمنية ما بين ولادة كل طفل وتوقيت الحمل بكل طفل. وتوفرت حبوب منع الحمل للبيع دون وصفة طبية. و أظهرت دراسة أجريت عام 2004 أن حاجة 90 بالمائة من النساء الكويتيات المتزوجات غير الحوامل لوسائل منع الحمل قد تم تلبيةها بالرغم من عدم وجود برنامج رسمي لتنظيم الأسرة.

تتمتع المرأة في الكويت ببعض الحقوق السياسية، بيد أنها لا تتمتع بنفس حقوق الرجال بموجب قانون الأسرة أو قانون الملكية أو في النظام القضائي، وواصلت المرأة مواجهة التمييز في العديد من المجالات. ومع ذلك حصلت النساء على مناصب

رفيعة في الحكومة والمؤسسات التجارية. كما توجد لجنة بولمانية معنية بشؤون المرأة والأسرة شغرت أربعة نائبات أربعة من مقاعدها الخمسة.

استمرت معاناة النساء من التمييز القانوني والاقتصادي والاجتماعي إذ تُقيِّمُ أحكام الشريعة ضد النساء في الإجراءات القضائية وفي حرية التنقل والزواج. كما أن الميراث تحكمه الشريعة الإسلامية التي تختلف أحكامها وفقاً للمذاهب الإسلامية التي تنتمي إليها فئات الشعب المختلفة. وفي حالة غياب وريث ذكر مباشر، فإن المرأة في الطائفة الشيعية تحصل على كل الإرث، بينما تحصل المرأة السنية على جزء منه فقط، مع تقسيم الرصيد بين الأخوة والأعمام والأخوال والذكور من أولاد عم وأولاد خال المتوفي. أما المرأة المطلقة فتفقد حقها في الإقامة داخل المنزل الذي تم شراؤه بواسطة قروض البرنامج الحكومي للإسكان مع بلوغ أبنائها سن الـ18 عاماً، وذلك بغض النظر عن أي أفساط قد تكون دفعته في سبيل تسديد القرض، علماً بأن المرأة الكويتية المتزوجة من رجل غير كويتي ليست مؤهلة، بموجب القانون، للمشاركة في برنامج القروض. وعلاوة على ذلك، على المواطنات الكويتيات المتزوجات من غير المواطنين دفع رسوم سنوية قدرها 217 دينار كويتي (حوالي 756 دولار أمريكي) مقابل إقامة الزوج والأبناء؛ ويمنح القانون حق الإقامة فقط إذا كان الزوج الأجنبي يعمل، ولا يمكن للمرأة الكويتية أن تنقل جنسيتها إلى زوجها غير المواطن أو إلى أبنائهما. ولم يواجه المواطنون الرجال المتزوجون من سيدات أجنبيات مثل هذا التمييز على أساس القانون ولا في الممارسة العملية.

يكفل القانون حصول المرأة على "أجر مساوي للرجل في حالة قيامها بنفس عمله"، غير أن القانون يحظر على المرأة العمل في "الصناعات الخطرة" والأعمال "المضرة" بالصحة. وفي حزيران/يونيو 2008 أصدرت المحكمة الدستورية قراراً بعدم دستورية حزمة المزاي السكنية التي أقرها مجلس الوزراء بالنسبة للقضاة والمدعين العامين ومستشاري دائرة التشريعات والمشورة القانونية. وكان قرار مجلس الوزراء يقضي بحصول الموظفين المتزوجين من كلا الجنسين على بدل سكن بمبلغ 323 دينار كويتي (حوالي 1,125 دولار أمريكي) والموظف الرجل الأعزب على 217 دينار كويتي (756 دولار أمريكي)، مع عدم تقاضي الموظفة غير المتزوجة أي بدل للسكن.

وبالرغم من تحقيق تحسن محدود، أكدت النساء المتعلقات على أن الطبيعة المحافظة للمجتمع قد قيدت فرصهن للتقدم في السلم الوظيفي. و شكلت النساء 50 بالمائة من الـ 263,000 مواطن العاملين في القطاع الخاص و39 بالمائة من الـ 57,000 مواطن العاملين في القطاع الخاص وسبعين بالمائة من خريجي الجامعات.

يفرض القانون الفصل بين الذكور والإناث في كل صفوف الجامعات العامة والخاصة. و طبقت الجامعات الحكومية هذا القانون بصرامة أكثر من الجامعات الخاصة.

وفي 29 آذار/مارس تخرجت أول دفعة لشرطة نسائية كويتية من معهد الهيئة المساندة لأكاديمية سعد العبد الله للعلوم الأمنية.

وفي 28 تشرين الأول/أكتوبر قضت المحكمة الدستورية أن النائبتين رولا دشتي وأسيل العوضي لم تخالفا شرط الالتزام بالزي الشرعي الذي ينص عليه قانون الانتخاب وذلك بعدم ارتداءهما للحجاب، وبناء عليه لم يتم بطلان أو إلغاء عضويتهم في مجلس الأمة. و قضى الحكم أيضاً بعدم إلزام المرشحات لعضوية مجلس الأمة أو الناخبات بارتداء الحجاب.

## الطفل

تلتزم الحكومة عموماً بضمان حقوق الأطفال الكويتيين وبرفاهيتهم، إلا أن الأطفال غير الكويتيين تلقوا دعماً واهتماماً أقل. ولم تصدر الحكومة شهادات ميلاد لأطفال "البدون" بالرغم من صدور عدة أحكام ضد الحكومة خلال العام المنصرم (أنظر القسم 2. د) مما أدى إلى حرمان هؤلاء الأطفال من الخدمات العامة الحكومية المقدمة مجاناً. و منحت الحكومة الجنسية الكويتية تلقائياً للأطفال الأيتام أو اللقطاء بمن فيهم "البدون".

ويحصل الأطفال المواطنون على التعليم المجاني حتى المستوى الجامعي ويعتبر التعليم إجباري حتى المرحلة الثانوية. ولا يعتبر التعليم إجبارياً أو مجانياً لأطفال "البدون" أو للأطفال غير المواطنين. وبالتالي أضطر بعض أطفال "البدون" للالتحاق بالمدارس الخاصة بينما لم يلتحق بعضهم بالدراسة على الإطلاق. و قام الصندوق الخيري لتعليم الأطفال المحتاجين الذي

تشرف عليه كل من وزارة الداخلية ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ووزارة الترييق بدفع رسوم تعليم أكثر من 11,000 طفلي من "البدون" منذ تأسيسه عام 2003.

ولم يكن هناك أي نمط اجتماعي معين للانتهاكات ضد الأطفال.

السن القانونية لزواج الفتيات هو 15 سنة، ولكن استمرت ظاهرة زواج بعض الفتيات الأصغر سنأ في ربوع المجموعات القبلية. وقدرت وزارة العدل نسبة انتشار المشكلة بحوالي 2 إلى 3 بالمائة من إجمالي عدد الزيجات.

### الاتجار بالأشخاص

بالرغم من أن القانون لا يحظر الاتجار بالأشخاص تحديداً، إلا أنه يقضي بحظر الاسترقاق عبر الحدود الوطنية والبعاء القسري. ويمثل الاتجار بالأشخاص مشكلة جسيمة في البلاد.

كما كانت البلاد مقصد ونقطة عبور للرجال والنساء الذين يتم استغلالهم في العمل القسري. و وقعت النساء العاملات المهاجرات في بعض الأحيان ضحية للاستغلال الجنسي. ويأتي الضحايا من جنوب وشرق آسيا، بما في ذلك بنغلاديش والهند وباكستان وسريلانكا ونيبال واندونيسيا والفلبين، رغم أن التقارير أفادت أيضا بوقوع حالات اتجار بأفراد من دول أخرى مثل أثيوبيا وإريتريا. و عمل في الكويت مئات الآلاف من المصريين، وتعرض البعض منهم للاتجار بهم وكان ذلك على شكل الاسترقاق على أساس الديون. و وردت تقارير عن توظيف عمال وخدمات أجنب دون سن الـ 18 للعمل في المنازل، لكن معظم الضحايا كانوا من البالغين.

كان المتاجرون الرئيسيون بالأفراد هم وكالات استقدام العمالة وكفلاء العمال الأجانب (أرباب العمل). وكان الأسلوب الأساسي المعمول به لاستدراج ضحايا الاتجار بالأفراد ونقلهم إلى الكويت هو أن يعرض رب العمل في البداية عقود عمل سليمة على العمال يقوم فيها برفع الرواتب وبعدهم تمثيل ظروف العمل بصورة صحيحة، ثم لا يحترم أحكام هذه العقود فيما بعد. وقيل إن أرباب العمل زودوا العمال بعقود جديدة مع رواتب أقل من تلك التي وقعوا سلفا، أو أنه تم استقطاع أتعاب ومصروفات متنوعة من رواتبهم. كما قيل أن بعض الشركات قامت بالاحتفاظ بالبطاقات المصرفية الخاصة بالعمال، ثم قامت بسحب جزءا من رواتبهم بعد إيداعها في أرصدتهم. و كان من الصعب على العمال الخروج من هذه الظروف لعدة أسباب: قلة العديد من أرباب العمل بالاحتفاظ بجوازات سفر العمال أو بفوض قيود أخرى على حرية تنقلهم؛ معاناة العمال في كثير من الأحيان من الديون بسبب تكاليف سفرهم إلى الكويت؛ استطاعة أرباب العمل رفع دعاوى جنائية على العمال بتهمة الهروب من مكان العمل أو تهديدهم بذلك. كما واجه بعض العمال اعتداءات جسدية وجنسية كوسيلة لإكراههم على مباشرة العمل.

علاوة على ذلك، أجبر المتاجرون في الأفراد بعض خدمات المنازل على ممارسة البغاء بعد هروبهم من أرباب عملهم المسيئين أو بعد أن أوهموهن بوعد زائف بالحصول على وظيفة في قطاع مختلف.

لا يحظر القانون الاتجار بالأفراد تحديداً، ومع ذلك يمكن ملاحقة المتاجرين بالأفراد قضائياً بتهمة الاسترقاق عبر الحدود الوطنية التي يعاقب عليها القانون بفرض عقوبة بالسجن لا تتجاوز مدتها خمس أعوام، أو بتهمة الإكراه على البغاء القسري والتي تبلغ مدة عقوبتها السجن بما لا يتجاوز خمسة أعوام، أو سبعة أعوام في القضايا الخاصة بالقاصرين. وتتراوح العقوبات الخاصة بالجرائم المتعلقة بالاتجار بالأفراد ما بين الغرامة والسجن بتهمة عدم الالتزام بأحكام العقد الموحد لخدم المنازل، وبين السجن مدى الحياة أو الإعدام بتهمة الاغتصاب. لكن جهود إنفاذ القانون افتقرت في معظم الحالات إلى الفعالية حيث تركزت على الإجراءات الإدارية كإغلاق الشركات التي خرقت قوانين العمل أو توجيه الأمر بإعادة جوازات السفر المحتجزة إلى العمال أو دفع الأجور المتأخرة، بدلاً من فرض عقوبات جنائية على أرباب العمل المتعسفين.

وعلى مدى العام، قامت إدارة مباحث الهجرة التابعة لوزارة الداخلية بإغلاق أكثر من 700 شركة وهمية متورطة في تجارة التأشيرات والإقامة والاتجار بالأفراد. كما قامت إدارة مباحث الهجرة بعدة عمليات اعتقال، لكن المحاكم لم تصدر أي إدانات بارتكاب جرائم متصلة بالاتجار بالأفراد. وفي 11 آذار/مارس، قضت محكمة الاستئناف ضد اثنين من المتهمين تم الحكم عليهما في حزيران/يونيو 2008 بالسجن لمدة عامين لبيعهما اثنتين من خدم المنازل إلى العبودية الجنسية.

قدمت الحكومة المساعدة لبعض ضحايا الاتجار بالأفراد، بيد أن الضحايا تعرضوا في بعض الأحيان للاحتجاز أو الملاحقة القضائية أو الترحيل على أساس أفعال مثل ممارسة البغاء أو الهروب من مكان العمل، علماً بأن هذه الأفعال جاءت نتيجة لتعرض الضحايا للاتجار بهم. وفي 14 نيسان/أبريل أفادت الحكومة أنها قامت في عام 2008 بإدانة 351 متهم بممارسة البغاء أو الفجور أو كلاهما. و قامت الحكومة بتوفير المأوى لبعض ضحايا الاتجار في مأوى مخصص لخدم المنازل وقامت أحياناً بدفع ثمن تذاكر الطيران لترحيل خدام المنازل الهاربين أو الذين تعرضوا للإساءة المعاملة. وقامت إدارة العمالة المنزلية في بعض الأحيان بالتوسط لتسوية القضايا العالقة بين أرباب العمل وموظفيهم السابقين. وفي عام 2008، قامت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزارة الداخلية بإرسال ضباط لحضور تدريب نظّمته المنظمة الدولية للهجرة حول كيفية إدارة الملاجئ ومساعدة ضحايا الاتجار. ولا يستطيع العمال الأجانب في بعض الأحيان دفع نفقات الطيران للعودة إلى بلدانهم. و قامت الحكومة خلال العام الماضي بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة لشراء تذاكر طيران لإرجاع 400 عامل سريلانكي وأندونيسي إلى بلادهم.

وفي 9 آب/أغسطس قامت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بإصدار قرارا بالسماح لمعظم العمال الأجانب بتغيير أرباب عملهم بعد ثلاث أعوام من العمل دون الحاجة إلى الحصول أولاً على إذن من الكفيل الأصلي. ويستثني القرار خدم المنازل والعمال في القطاع العام والعمال الأجانب ممن لهم علاقة بإدارة الأموال وبذلك ينطبق القرار على حوالي ثلثي العمال الأجانب العاملين في البلاد النبلغ عددهم مليوني عامل. وبنهاية العام، لم تكن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل قد قامت بالنظر في أي طلب مقدم لتغيير الكفيل.

للإطلاع على مزيد من التفاصيل، يرجى مراجعة تقرير الاتجار بالأشخاص الذي تصدره وزارة الخارجية الأمريكية سنوياً على الموقع: [www.state.gov/g/tip](http://www.state.gov/g/tip)

### المعوقون

يحظر القانون التمييز ضد المعاقين كما يفرض عقوبات على أصحاب العمل الذين يمتنعون عن توظيف المعاقين بدون سبب منطقي. ويكفل القانون أيضاً حق المعاق في توفير سبل تيسر عليه دخول المباني. و قامت الحكومة عموماً بإنفاذ هذه الأحكام القانونية. ولم ترد أي تقارير تفيد بالتمييز ضد المعاقين بصفة عامة؛ إلا أن غير المواطنين منهم لم يتمتعوا بحق استخدام المنشآت الحكومية المتخصصة ولم يتلقوا المنح التي تُصرف للمواطنين المعاقين لتغطية نفقات التنقلات والسكن والتدريب المهني والرعاية الاجتماعية.

ويتكون المجلس الأعلى لشؤون المعاقين من ممثلي الوزارات وغيرها من الجهات الحكومية، وجامعة الكويت، وعدد من المنظمات غير الحكومية. و قام المجلس بوضع توصيات متعلقة بالسياسات العامة وتقديم المساعدات المالية للمعاقين وكما قام بتيسير اندماج المعاقين في المدارس وفي سوق العمل وفي المؤسسات الاجتماعية الأخرى. و قامت الحكومة بتقديم المساهمات وبالإشراف على المدارس وبرامج التوظيف والتدريب المخصصة لذوي الاحتياجات الخاصة.

### الإساءات المجتمعية والتمييز، وأعمال العنف القائمة على التوجه الجنسي والهوية الجنسية

يحظر القانون ممارسة المثلية الجنسية وارتداء ملابس الجنس الآخر. كما يعاقب القانون على السلوك المثلي بين الرجال فوق سن 21 بالسجن لما قد يصل إلى سبعة أعوام كما يعاقب ممارسي المثلية الجنسية مع رجال أقل من 21 عاماً لما قد يصل إلى عشرة أعوام.

وفي شهر ديسمبر/كانون الأول من عام 2007، أقر مجلس الأمة قانوناً يقضي بفرض غرامة قدرها 1,059 ديناراً (حوالي 3,690 دولاراً) أو السجن لمدة عام واحد أو كلاهما لمن يقلد مظهر الجنس الآخر علناً. ولا يوجد قانون يجرم العلاقات الجنسية بين النساء.

وخلال العام وردت بضعة تقارير تفيد بقيام الشرطة باعتقال أشخاص مغايرين للهوية الجنسية أثناء تواجدهم في المراكز التجارية والأسواق و تم أخذهم للحبس والاعتداء عليهم بالضرب وحلق رؤوسهم ثم إطلاق سراحهم دون توجيه اتهام لهم.

وعلى سبيل المثال، قام ضباط إدارة التحقيقات الجنائية التابعة لوزارة الداخلية في 10 آذار/مارس بمداهمة مقهى واعتقال خمسة رجال بتهمة ارتداء ملابس الجنس الآخر.

لم توجد أي منظمات غير حكومية رسمية تعنى بقضايا المثليات أو المثليين ومشتبهى الجنسين ومغايري الهوية الجنسية. و كان التمييز الاجتماعي بناء على التوجه الجنسي شائعاً بينما كان التمييز الرسمي أقل شيوعاً. لم يكن هناك رد من الحكومة على ذلك.

### أنواع أخرى من العنف أو التمييز المجتمعي

لم ترد تقارير عن وقوع أحداث عنف أو تمييز ضد الأشخاص المصابين بفيروس مرض فقدان المناعة المكتسب ("الايدز").

واصل الرجال غير المتزوجين مواجهة التمييز ضدهم في المسكن بسبب حالتهم الاجتماعية فقط. ويحظر القانون على الرجال غير المتزوجين الاستفادة من خدمات السكن في العديد من الأحياء السكنية الحضرية، ومع ذلك لم تكمل الحكومة بحلول نهاية السنة خططها لبناء المساكن لهذه الفئة الاجتماعية في ضواحي العاصمة.

### القسم 7: حقوق العمال

#### أ. حق تكوين النقابات

مع استثناء لافت للنظر يخص خدم المنازل البالغ عددهم حوالي 560 ألفاً وعددًا غير معروف من الموظفين البحارة، يكفل القانون الكويتي للعمال حقاً محدوداً في الانضمام إلى النقابات دون الحصول على إذن مسبق. وعلى الرغم من أن 1.5 مليون عامل وافد من غير العاملين كخدم منازل يمكنهم الانضمام إلى النقابات، إلا أنهم لا يستطيعون ترشيح أنفسهم لانتخابات المجالس الإدارية ولا التصويت فيها. و حظي حوالي 100,000 شخص، أو ما يعادل 5 بالمائة من مجمل القوى العاملة التي يبلغ عددها 2 مليون شخص، بعضوية النقابات معظمهم في القطاع العام أو في قطاع البترول. ويخول القانون للحكومة سلطات تدخل واسعة في أنشطة النقابات، بما في ذلك حق الإضراب؛ ببي أن الحكومة لم تتدخل لعرقلة أي إضرابات عن العمل. ويجب على النقابات الحصول على إذن من وزارة الداخلية لتنظيم إضراب قانوني، لكن الوزارة لم تمنح أذونات لأي من الإضرابات التي تمت خلال العام المنصرم.

تقتصر الحكومة حق حرية الانضمام إلى النقابات على نقابة واحدة فقط عن كل مهنة، وتسمح بوجود اتحاد واحد فقط ألا وهو الاتحاد العام لعمال الكويت الذي يضم 15 نقابة من إجمالي عدد النقابات المرخص لها والبالغ 47 نقابة. و أبدى بعض العمال عدم رضاهم عن أداء الاتحاد العام لعمال الكويت وقاموا بالانضمام للاتحاد الوطني لعمال وموظفي الكويت الغير مرخص. ويشترط القانون أن تضم أي نقابة جديدة 100 عضو على الأقل، وألا يقل عدد المواطنين منهم عن 15 شخصاً. و انتقدت كل من منظمة العمل الدولية والاتحاد الدولي لنقابات العمال هذا الشرط لأنه يعيق إنشاء النقابات في قطاعات يعمل فيها عدد قليل من المواطنين، مثل صناعة البناء ونطاق واسع من أعمال القطاع الخاص.

عاملت الحكومة نقابات العمال المرخصة بشكل أساسي على أنها منظمات شبه حكومية، تقدم لها الحكومة ما يصل إلى حوالي 90 بالمائة من ميزانيتها، وتقوم بمراجعة سجلاتها المالية. ويتم انتخاب زعماء النقابات وأعضاء مجلس الإدارة من قبل أعضاء النقابة وهم من المواطنين. ويحظر على النقابات مناقشة المواضيع السياسية أو الدينية أو الطائفية. ويخول القانون للمحاكم سلطة حل أي نقابة في حال انتهاكها لقوانين العمل أو قيامها بتهديد "النظام والأداب العامة"، رغم إمكانية استئناف مثل هذا القرار. ويمكن لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل التقدم للحكمة الكلية لحل أي نقابة. كما يجوز للأمير حل أي نقابة بموجب مرسوم أميري. وخلال العام المنصرم، لم يتم حل أي من النقابات. و رفضت الحكومة خلال العام عدة طلبات مقدمة من نقابات القطاع العام وقطاع البترول للحصول على اعتراف رسمي بها على أساس أن القانون لا يسمح بأكثر من نقابة تمثل نفس المهنة أو المنظمة.

يمنع القانون خدم المنازل والموظفين البحريين من حق التنظيم وتكوين الجمعيات والنقابات، علماً بأن خدم المنازل يشكلون ثلث إجمالي القوى العاملة غير الكويتية في البلاد. ويميز القانون أيضاً ضد أكثر من مليون عامل وافد وذلك من خلال

حرمانهم من الحق في التصويت في النقابات ومن تولي مناصب قيادية ومن السماح لهم بالاشتراك في النقابات إلا بعد مرور خمس سنوات على إقامتهم في الكويت، مع أن الاتحاد العام لعمال الكويت قد أكد عدم قيام الحكومة بإنفاذ هذا الشرط الأخير على نطاق واسع من الناحية العملية. وخلال العام الماضي، قام الاتحاد العام لعمال الكويت لأول مرة بتعزيز حقوق العمال غير المواطنين وقام بالتعاون مع السفارة الباكستانية لتسوية الخلافات العمالية لعدد من العمال الباكستانيين في البلاد.

يحد القانون من حق العمال، وخصوصاً غير المواطنين منهم، في الإضراب. ويتم تسوية معظم النزاعات العمالية من خلال مفاوضات إلزامية؛ أما إذا لم يتم التوصل إلى أي تسوية، فيجوز لأي من الطرفين تقديم التماس إلى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل من أجل الوساطة. وفي حال فشلت الوساطة، يتم إحالة النزاع إلى مجلس التحكيم في النزاعات العمالية، يتكون من مسؤولين من محكمة الاستئناف ومكتب المدعي العام ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل. ولا يتضمن القانون أي بنود تضمن إعفاء المضربين عن العمل من أي إجراءات قانونية أو إدارية قد تتخذها الحكومة ضدهم. ويحاول أرباب العمل عموماً تسوية الخلافات مباشرة مع عمالهم، وذلك بغية الاحتفاظ بهم.

أضرب العمال الأجانب عدة مرات خلال العام الماضي وكان معظم العمال المضربين من موظفي شركات التنظيف والأمن ممن أدعوا أنهم لم يتلقوا رواتبهم. وفي هذه الحالات تمثلت استجابة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في محاولة التفاوض لإيجاد تسوية بين العمال وأصحاب العمل.

وفي 26 نيسان/أبريل قام أكثر من 300 عامل من عمال النظافة والأمن بالإضراب مدعين عدم تلقي رواتبهم لمدة أربع أشهر. و قامت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل باستدعاء مالك الشركة وأجبرته على دفع كل الرواتب المتأخرة.

وفي 19 تموز/يوليو تجمع ما يقرب من 120 عامل نظافة أمام إدارة عمل العاصمة مدعين عدم تلقي رواتبهم لمدة تزيد عن ستة أشهر كما أدعوا عدم قيام شركتهم بتجديد إقامتهم. و قامت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل باستدعاء مالك الشركة وأجبرته على دفع كل الرواتب المتأخرة.

### ب - حق التنظيم والتفاوض الجماعي

يكفل القانون للعمال، مع وجود بعض القيود، حق المفاوضة الجماعية، وذلك باستثناءات هامة تشمل خدم المنازل والعمال البحريين وموظفي الخدمة العامة؛ ومن الناحية العملية احترمت الحكومة عموماً حقوق هؤلاء العمال الذين تسري عليهم أحكام القانون. و غطت الاتفاقات الجماعية حوالي 70 بالمائة من القوى العاملة في البلاد. ولا توجد قيود مفروضة على حق المفاوضة الجماعية. ولا يوجد حد أدنى لعدد العمال اللازمين لعقد مثل هذه الاتفاقات.

ويحظر القانون ممارسة التمييز ضد النقابات وتدخل أرباب العمل في شؤون النقابات؛ أما الحكومة فقامت عموماً بحماية هذه الحقوق. ويحق لأي عامل يدعي وجود مثل هذا التمييز أن يلجأ إلى القضاء. أما أرباب العمل الذين تثبت إدانتهم بهذا النوع من التمييز فيجب عليهم إعادة توظيف العمال المفصولين عن العمل بسبب أنشطتهم النقابية. ولم ترد أي تقارير عن حالات تمييز ضد موظفين بسبب انتمائهم إلى إحدى النقابات.

لا توجد مناطق صادرات حرة.

### ج - حظر العمل القسري أو الإجمالي

يمنع القانون العمل القسري أو الإجمالي بما في ذلك عمالة الأطفال "إلا في الحالات التي يحددها القانون لمواجهة الطوارئ القومية ونظير مكافأة عادلة" ومع ذلك وردت تقارير أشارت إلى حدوث مثل هذه الممارسات. وكان الاستعباد المنزلي والبقاء القسري من أكثر أشكال العمل القسري انتشاراً.

كان بعض خدم المنازل الأجانب، وخصوصاً من تعرضوا للاتجار بهم، ضحايا للعمل القسري. وشكل تعرض خادمت المنازل لإساءة معاملتهن جسدياً أو جنسياً مشكلة خطيرة، و اتخذت الشرطة والمحاكم إجراءات ضد أرباب العمل المعنيين عندما قُدمت إليهم أدلة على وقوع اعتداءات جسيمة.

وكانت هناك تقارير متكررة تزعم قيام خدام المنازل بالانتحار أو محاولة الانتحار بسبب اليأس الناجم عن أوضاع العمل السيئة أو سوء المعاملة. فعلى سبيل المثال، في 16 آب/أغسطس تعرضت خادمة سريلانكية لإصابات بعد محاولة فاشلة للانتحار عن طريق القفز من فوق أحد الأسطح. أدعت المرأة أن مخدمها قام بمعاقبتها عن طريق سكب الماء المغلي على جسدها وإرغامها على الوقوف على السطح. وقامت السلطات بلصطحابها إلى المستشفى كما قامت باستجواب مخدمها.

#### د - حظر عمل الأطفال والحد الأدنى لسن العمل

يحظر القانون عمل الأطفال، بيد أن هناك تقارير ذات مصداقية تفيد بوجود عمال قاصرين، من بينهم خدام المنازل.

الحد الأدنى القانوني لسن الاستخدام هو 18 سنة؛ إلا أنه يجوز لأرباب العمل استصدار رخص من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لتوظيف الأحداث الذين تتراوح أعمارهم ما بين 14 و18 سنة، وذلك للعمل في صناعات غير خطيرة. ويمكن أن يعمل الحدث بحد أقصاه 6 ساعات يومياً، بشرط ألا يعمل لأكثر من 4 ساعات متتالية ثم تليها ساعة راحة.

وردت عدة تقارير مفادها أن بعض الأطفال قد تعرضوا للاتجار بهم إلى الكويت، وذلك بغية تشغيلهم في العمل المنزلي، ويُقال أيضاً إن عدداً من العمال القاصرين قد زوروا البيانات الخاصة بأعمارهم لتسهيل دخولهم إلى الكويت. وذكر أن فتيات آسيويات لم يبلغن السن القانونية عملن كخدمات منازل بعد دخول البلاد بواسطة وثائق سفر مزورة تم الحصول عليها في بلدانهم الأصلية. و قام حوالي 300 مفتش من إدارة التفتيش العمالي بمراقبة الشركات الخاصة بشكل روتيني، وذلك بغية التحقق من مدى التزامها بقوانين العمل، بما يشمل القوانين المتعلقة بعمالة الأطفال. و تم تعريم أصحاب العمل غير الملتزمين أو تعليق نشاطات شركاتهم.

#### هـ - ظروف العمل المقبولة

بلغ الحد الأدنى للأجور في القطاع العام 217 دينار كويتي (756 دولار أمريكي) للمواطنين، و 97 دينار كويتي (338 دولار أمريكي) لغير المواطنين. و ضمن الحد الأدنى للأجور في القطاع العام مستوى معيشياً ملائماً للمواطن وعائلته. أما بالنسبة للقطاع الخاص فلم يكن هناك حد أدنى للأجور، باستثناء خدام المنازل الذين وقعوا على عقود عمل عام 2006 تقاضوا بموجبها على الأقل 40 دينار كويتي (140 دولار أمريكي) شهرياً. و قامت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بتطبيق الحد الأدنى للأجور بفاعلية عن طريق إلزام الشركات بتقديم تقرير شهري للأجور مرفق بمستندات تؤكد ذلك.

ويضع القانون الشروط العامة للعمل بالنسبة للقطاع الخاص. كما يحدد القانون ساعات العمل في الأسبوع بـ 48 ساعة (و40 ساعة في صناعة البترول)، وذلك بالإضافة إلى النص على يوم كامل في الأسبوع مخصص للراحة وساعة واحدة للاستراحة بعد كل خمس ساعات من العمل المتواصل. ولم يتم تطبيق هذه المعايير بشكل فعال، وعمل خدام المنازل وغيرهم من العمالة الأجنبية غير الماهرة في القطاع الخاص لفترات تجاوزت الـ 48 ساعة أسبوعياً في كثير من الأحيان، وبدون التمتع باليوم الكامل المخصص للراحة. و قام العمال بتقديم شكاوى إلى إدارة منازعات العمل في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.

كما أصدرت الحكومة معايير مهنية للصحة والسلامة؛ إلا أن إذعان وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لها وتطبيقها بدا ضعيفاً خاصة فيما يتعلق بالعمال الأجانب غير المهرة. وذكر تقرير صادر عن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في شهر سبتمبر/أيلول أنه خلال العام الماضي قامت حوالي 20,000 شركة صناعية وتجارية بإهمال ومخالفة المعايير المهنية للسلامة وأن 3,313 عاملاً قد أصيبوا أثناء مزاولتهم عملهم.

وبغية تخفيض معدلات الحوادث، قامت الحكومة من حين لآخر بالتفتيش على الشركات، وذلك لرفع وعي العاملين وأصحاب العمل ولضمان التزامهم بقواعد السلامة، ومراقبة التلوث الناتج عن صناعات معينة، وتدريب العمال على تشغيل الماكينات، والإبلاغ عن أي انتهاكات. ويحق للعمال ترك ظروف العمل الخطرة دون تعريض وظائفهم للخطر، و توفرت إجراءات الحماية القانونية لكل من العمال المواطنين والأجانب في حال تقدمهم بشكوى متعلقة بمثل هذه الظروف. وعلى الرغم من ذلك، فإن اهتمام الحكومة بقضايا سلامة العمال ما زال غير كاف، مما أدى إلى ضعف في مستوى التدريب الذي تلقاه

المفتشون وإلى التبليغ غير الكافي عن وقوع إصابات في أماكن العمل وإلى عدم وجود صلة بين المبالغ التي تدفعها شركات التأمين وبين التقارير الخاصة بالحوادث. ولم ترد أي تقارير عن حدوث مثل هذه الجرائم خلال السنة.

يشترط القانون توقف لئى الأعمال التي تتم في الهواء الطلق ما بين الساعة الثانية عشر ظهرا والساعة الرابعة عصرا خلال شهر يونيو ويوليو وأغسطس أو عندما ترتفع درجة الحرارة إلى 50 درجة مئوية (122 درجة فهرنهايت) في الظل. وقامت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بإجراء رقابة على مواقع العمل للتأكد من الامتثال لهذه الشروط. ولم ترد أي تقارير عن إجراء محاكمات بهذا الشأن خلال السنة.